توطئة

تمتد السواحل التونسية على طول 2290 كلم تنقسم إلى واجهة بحرية مباشرة وطولها 1730 كلم وأخرى داخلية (سباخ، بحيرات...) يبلغ طولها 560 كلم والتي تتمثل في 68% سواحل قارية، 20% سواحل حول الجزر و 12% سواحل إصطناعية وتنقسم هذه السواحل إلى (رسوم 1 و2 و3):

- سواحل بدون شواطئ،
- سواحل في طور التغذية بالرمال،
- سواحل معرضة للانجراف البحري،
- سواحل متوازنة.

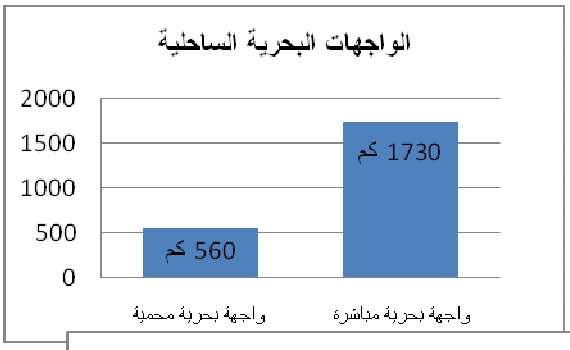

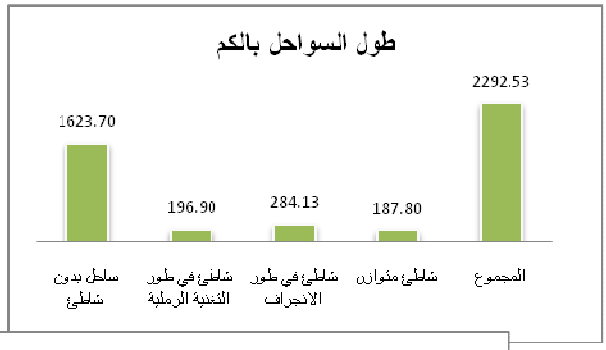

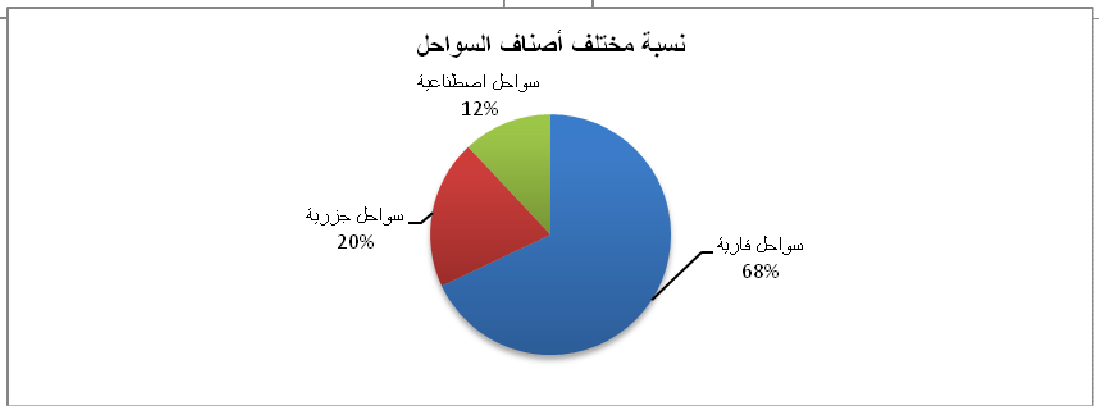

رسوم 1 و2 و3. مختلف أنواع السواحل البحرية التونسية

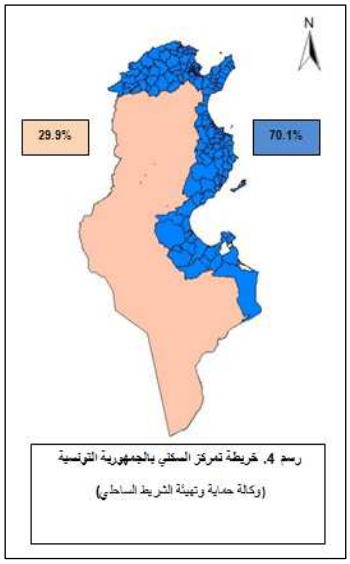

رسم 4. خريطة تمركز السكني بالجمهورية التونسية
(وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي)

وتحتوي هذه السواحل حاليا 70.1 % من معدل المجموع السكاني بالبلاد التونسية، بينما يتركز المعدل الباقي 29.9 % في المناطق الداخلية (رسم 4) وقد أدى هذا التباين إلى الضغط السكاني على السواحل كما تسببت العوامل الطبيعية في إختلال التوازن البيئي الساحلي (رسم 5) الذي يعد من أهم أولويات وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.

وفي ظل هذه الإشكاليات تسعى الوكالة إلى رفع التحديات وإيجاد الحلول الكفيلة لإصلاح هذا الخلل.

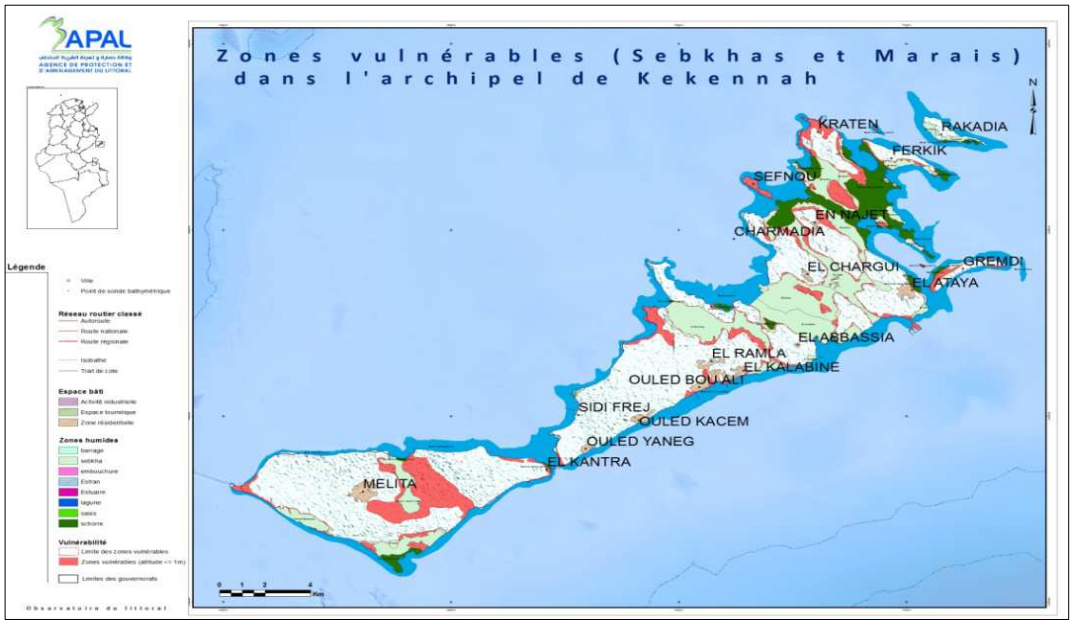

رسم 5. خريطة هشاشة الشريط الساحلي بقرقنة

الباب الأول:

الدراسات

1. الدراسات المنجزة:

- دراسة حماية سواحل سوسة الشمالية من الانجراف البحري.
- دراسة النظام الغذائي لجلم الماء.
- دراسة تركيز علامات خرسانية في المحميات البحرية بطبرقة لربوض قوارب الغوص.
- دراسة ميثاق التصرف في محمية طبرقة.
- دراسة تسويق نشاط الغوص الإيكولوجي.
- دراسة تشخيص المآلف الطبيعية وتعداد القوقعيات المهددة بالإنقراض.
- دراسة حول اقتراح استراتجيات وبرامج مستقبلية للوكالة.
- نشر أطلس ورقي يخص حماية الموارد الساحلية والبحرية بخليج قابس.

2. الدراسات في طور الإنجاز:

- دراسة إستراتيجية للسياحة البيئية بالمحميات البحرية والساحلية.
- دراسة القيمة الإقتصادية للمناطق الطبيعية الساحلية.
- تحيين دراسة أمثلة التصرف في المحميات البحرية والساحلية بطريقة تشاركية طبقا للإطار القانوني الجديد (جالطة وقوريا).
- تحيين دراسة نظام متابعة مصادر التلوث بالنفايات السائلة بالشريط الساحلي.
- دراسة إنجاز خرائط جيومرفولوجية ومرفوديناميكية حول الشريط الساحلي وتركيزها بقاعدة بيانات جغرافية على شبكة اللأنترنات.

- دراسة جرد ورسم خرائط وتشخيص ووضع قاعدة بيانات جغرافية حول التنوع النباتي بالشريط الساحلي.
- دراسة إعداد ووضع نظام معلومات جغرافية مركزي حول الشريط الساحلي.
- دراسة تهيئة وتثمين سبخة الديماس (المرحلة الثانية).
- تحيين دراسة حماية الشريط الساحلي برفراف من الإنجراف البحري.
- تحيين دراسة حماية الشريط الساحلي بخليج تونس (قمرت-قرطاج) من الإنجراف البحري.
- دراسة الترسبات وحماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري بأغير جربة.

الباب الثاني:

أشغال الحماية والتثمين

1. مشروع إستصلاح خليج المنستير -المرحلة الأولى: التدخل المستعجل-

الأهداف: * تنشيط الدورة المائيّة لخليج المنستير بجهر جزء كبير من المواد الوحليّة المتواجدة بالخليج (750 000 م^3)، لتقليص إنبعاث الروائح الكريهة وتحسين الوضع البيئي لكافة المنطقة، ووضع موادّ الجهر على ضفاف خليج مدينة خنيس وإستصلاحها بوضع طبقة من الرمال (80 000 م^3).

* التمديد في قنال وادي خنيس على طول 840 م خطي إلى مستوى إرتطام الأمواج حتّى يتمّ تصريف المياه الساكبة وتدعيمها بالحواجز الحجريّة.

الآجال: إنطلقت الأشغال يوم 21 ماي 2014 على امتداد 30 شهرا.

الكلفة: 16 مليون دينار (ميزانيّة الدولة) تم صرف 01 مليون دينار إلى موفى سنة 2014.

نسبة تقدم الإنجاز: 10%.

إجراءات الإنجاز: تم إبرام إتفاقية مع الإدارة العامّة للمصالح الجوية والبحرية بوزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة للمتابعة الميدانية للأشغال.

2. مشروع حماية سواحل جزيرة قرقنة من الانجراف البحري:

تندرج أشغال حماية الشريط الساحلي بجزر قرقنة من الإنجراف البحري ضمن المرحلة الأولى من برنامج التعاون التونسي الألماني حول "حماية الشريط الساحلي" وهي أشغال مُموّلة بنسبة 100% من بنك التنمية الألماني KfW.

الأهداف: يهدف هذا المشروع إلى إنجاز الأشغال الخاصة بحماية ستة (6) مناطق مُهدَدة بالانجراف البحري بجزر قرقنة وذلك على طول حوالي 9 كلم من السواحل.

الآجال: 18 شهرا.

الكلفة: 11,7 مليون دينار.

ملف طلب عروض الأشغال: تم القيام بإجراءات طلب العروض في جوان 2014 والحصول على موافقة اللجنة العليا للطلب العمومي برئاسة الحكومة في ديسمبر 2014 على أن يقع الانتهاء من إجراءات إبرام الصفقة خلال شهر جانفي 2015.

مكونات المشروع:

- إقامة حواجز صخرية (cavalier en enrochement) مع تخصيص ممرّات (rampes d'accès) لتمكين أصحاب القوارب من رفع قواربهم وأدراج (escaliers) لتمكين المصطافين من المرور إلى البحر.
- إقامة حماية عازلة ضد تسرب المياه البحرية بالعطايا وحوض لتجميع مياه الأمطار.
- تهيئة مسالك للدرّاجات وللمترجلين تحتوي مقاعد وسلاّت مهملات.
- غرس نباتات ملائمة للوسط الساحلي (palmiers).

وتهم الأشغال المناطق التالية: سيدي فرج وأولاد يانق وأولاد قاسم وأولاد بوعلي وبونومة والعطايا.

3. برنامج التنظيف الآلي للشواطئ ورفع الاعشاب البحرية:

1.3. أشغال التنظيف الآلي للشواطئ:

تم إبرام صفقة إطارية على امتداد 03 سنوات (2014 و2015 و2016) وذلك بكلفة 1 مليون دينار سنويا (50% عن طريق الوكالة و50% عن طريق صندوق حماية المناطق السياحية).

شملت الأشغال غربلة وتمشيط الرمال لـ 116 شاطئ بصفة دورية (من 8 إلى 19 تدخل) على كل الولايات الساحلية على طول حوالي 130 كلم.

وقد بلغت نسبة الإنجاز 80% من الأشغال المبرمجة (تراوحت من 100% بولايتي بنزرت وجندوبة إلى 35% بولاية نابل).

2.3. أشغال رفع الأعشاب البحرية:

تم التدخل بـ13 شاطئا لرفع كميّة تقدّر بـ 20 ألف متر مكعب من الأعشاب البحريّة بكلفة 120 ألف دينار.

الشواطئ المعنية: رادس، الزهراء، حمام الأنف، حمام الشط، سليمان، الهواريّة، قليبية، نابل، الحمامات الجنوبية، القنطاوي، سقانص، البقالطة، جرجيس.

وقد بلغت نسبة الإنجاز 54% من الأشغال المبرمجة نظرا لعدم خروج الأعشاب البحرية بالكميات المنتظرة.

4. تثمين الشاطئ والموانئ الترفيهية : "اللواء الأزرق"

اللواء الأزرق هوعلامة جودة إيكولوجية دولية تمنح للشواطئ والموانئ الترفيهية التي تستجيب الى مواصفات محددة ومعاييرمتميزة معتمدة في نوعية محطات الاستحمام الشاطئية التي يجب أن تتوفر فيها تجهيزات السلامة والخدمات (تجهيزات لذوي الاحتياجات الخاصة ولوحة نشر المعلومات وتدبير النفايات والتربية البيئية...).

هذا البرنامج الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، و منظمة السياحة العالمية (WTO) وتسانده فدرالية التربية البيئيةُ (FEE) ويشرف على هذا البرنامج في تونس وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والجمعية التونسية لحماية الطبيعة والبيئة.

يمنح اللواء الأزرق من أجل موسم صيفي واحد بطلب من البلديات وأصحاب النزل والمؤسسات المكلفة بالتصرف في الموانئ الترفيهية وذلك بناء على 04 معايير هي:

- الإعلام والتحسيس البيئي (5 عمليات تحسيسية على الأقل).
- تجهيزات السلامة والخدمات (تجهيزات لذوي الإحتياجات الخاصة، لوحة نشر المعلومات...).
- التصرف البيئي (التنظيف والتصرف البيئي في الشاطئ).
- نوعية مياه السباحة (أخذ عينات كل 15 يوم ونشرها).

وتهدف علامة "اللواء الأزرق" إلى تثمين الشواطئ والموانئ الترفيهية التونسية لاستقطاب السياح والمصطافين .

وقد تم خلال سنة 2014 إسناد:

- **24 لـواء أزرق** (12 شـاطئ عمـومي و10 شـواطئ متاخمـة لنـزل و02 مـوانئ ترفيهية).
- **15 شهادة في اللواء الأزرق** (02 شواطئ عمومية و13 شاطئا متاخما لنزل).

وفي ما يلي تطور إسناد اللواء الأزرق بالشواطئ التونسية خلال الفترة 2007 -2014:

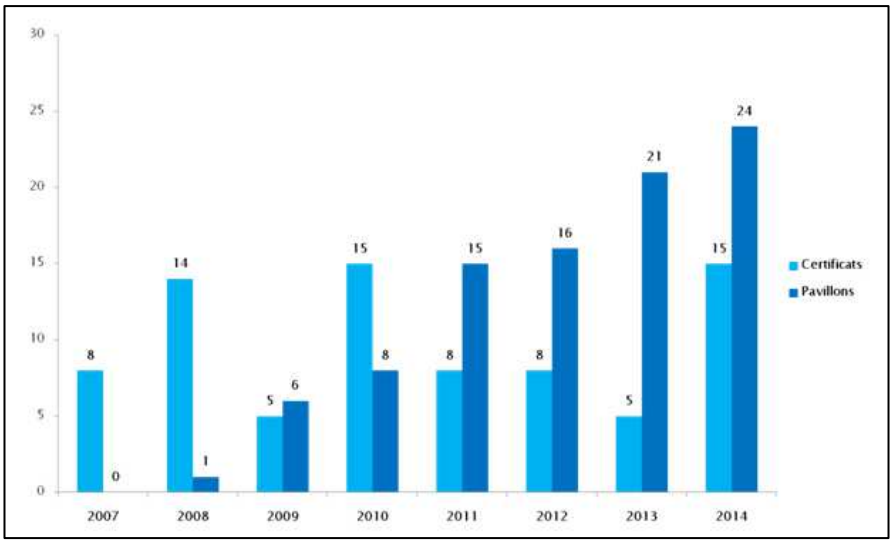
30
25
20
15
10
5
0
8
0
14
1
5
6
15
8
8
15
8
16
5
21
15
24
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014
Certificats
Pavillons

الباب الثالث:

حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري والتأقلم مع التغيرات المناخية

تم خلال سنة 2014:

- تحيين دراسة حماية الشريط الساحلي برفراف من الإنجراف البحري في إطار برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي وذلك بالنمذجة الرقمية والمسح الطبوغرافي وقيس أعماق البحر.

- إنجاز المرحلة الاولى من دراسة الترسبات وحماية المنشآت الساحلية من الإنجراف البحري بأغير جربة.

- تحيين دراسة حماية سواحل جزيرة قرقنة من الإنجراف البحري وذلك نظرا لهشاشة محيط هذه الجزرالمهددة بالمد البحري وتسرب مياه البحر للمائدة المائية. وقد تمت هذه الدراسة في إطار المقاربة التشاركية وقد إنطلق إنجازالأشغال.

- إنجاز دراسة حماية الشريط الساحلي بخليج تونس (قمرت - قرطاج) من الإنجراف البحري والنظرفي إعادة النمذجة.

- إستكمال دراسة حماية سواحل سوسة الشمالية (هرقلة – سوسة) من الإنجراف البحري.

- المصادقة على مشروع "التصدي للمخاطر المتصلة بالتغيرات المناخية وهشاشة السواحل التونسية" والمتمثل في دراسة وتقييم التكاليف (الإجتماعية – البيئية) الناتجة عن هذه التغيرات من خلال إنشاء وتفعيل نموذجيين رقميين (RIVAMP وDIVA).

ويساهم هذا المشروع في تحديث خطط التصرف المتكاملة للمناطق الساحلية وكذلك في تدعيم وتعزيز القدرات المؤسساتية للشركاء لقيامهم بالخطط للمعالجة والتصدي لكل هاته الأوضاع.

وستشمل هذه الدراسة منطقتين نموذجيتين وهما الساحل الشمالي الغربي من خليج تونس (سيدي علي المكي) و كذلك المنطقة الشماليةالشرقية لجزيرة جربة.

الباب الرابع:

التصرف في المنظومات البيئية الساحلية

في إطار النهوض بالمناطق الطبيعية للحفاظ على الرصيد الوطني من التنوع البيولوجي وضعت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي تحت إشراف وزارة البيئة والتنمية المستدامة برنامجا لإحداث محميات وطنية بحرية تشمل خمس مناطق وهي أرخبيل جالطة وزمبرة وقوريا و المنطقة الشمالية الشرقية لأرخبيل قرقنة ومنطقة كاب نيقرو كاب سرات.

ويشتمل هذا البرنامج:

- إستكمال و تطوير القانون الإطاري للمحميات الوطنية البحرية.
- وضع منهجية عمل حول إحداث و تطوير المحميات الوطنية البحرية.
- إعداد طلبات التمويل لإنجاز البرنامج.
- إعداد الدراسات الفنية المتعلقة بتحديد فضاءات التدخل والتهيئة والتصرف الخاصة بكل محمية.
- إنجاز الأشغال المتعلقة بتنفيذ البرنامج.

وقد شهدت سنة 2014 صدور أمر تنظيمي وتطبيقي لتحسين الإطار القانوني والمؤسساتي للمحميات البحرية والساحلية. والذي يتعلق بضبط تركيبة لجان إعداد مخططات التصرف في المساحات المحمية البحرية والساحلية وطرق عملها والتي نتج عنها:

- تحيين دراسة أمثلة التصرف في المحميات البحرية والساحلية بطريقة تشاركية طبقا للإطار القانوني الجديد (جالطة وقوريا).

- الشروع في تحيين مثال التصرف في أرخبيل جالطة.
- إعداد ملفات طلب عروض لتحيين أمثلة تصرف بالوطن القبلي وجزيرة جربة.

1. المتابعة الإيكولوجية:

- مشروع التصرف المبني على النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والإستخدامات الأخرى للبيئة البحرية في إطار إحداث شبكة للمحميات البحرية والساحلية بشمال تونس.
- متابعة أصناف نادرة مهددة بالانقراض من الطيور في أرخبيلي جالطة و زمبرة والمناطق الرطبة بالوطن القبلي وأرخبيل قوريا و الجزر الشمالية بأرخبيل قرقنة.
- تشخيص إيكولوجي للنباتات بجالطة وزمبرة وقوريا وقرقنة والساحل الشمالي (ملولة - غار الملح).
- متابعة الثروة السمكية بكاب ناقرو وكاب سرات و أرخبيل قوريا.
- متابعة القوقعيات النادرة بأرخبيل زمبرة ومنها (Patella *furreginea*) وهي القوقعية البحرية الأكثر عرضة للإنقراض بالبحر الأبيض المتوسط و بنسبة كبيرة من سواحل البلاد التونسية.
- متابعة تعشيش السلحفاة البحرية بأرخبيل قوريا.
- متابعة مدى نجاح عملية إبادة الجرذان بزمبرتة التي ساهمت في إرتفاع عدد أزواج الطيور المتكاثرة بالجزيرة وظهور صنف جديد (Puffin *Yelkoun*) الذي إنقرض من الجزيرة منذ عشرات السنين.

2. الأنشطة:

- إعادة إدخال (Patella *furreginea*) في أرخبيل جالطة.
- إعادة تهيئة المباني وشبكة المياه الصالحة للشراب بجزيرة جالطة لتحسين ظروف العيش للمقيمين بها (جيش البحر والحرس البحري ووكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي).
- دراسة أولية لإعادة تهيئة المنارات والمباني البحرية بأرخبيلي زمبرة وجالطة وذلك بالشراكة مع وزارة الدفاع الوطني لتثمين تراث الجزر.
- تركيز معدات إرساء القوارب للمحمية البحرية والساحلية بطبرقة وإعداد ملف طلب عروض في الغرض.
- دراسة مشروع إحداث مركز إستعلامات يخص المحميات البحرية والساحلية بطبرقة.
- إعداد برنامج إعادة تأهيل المسالك الإيكولوجية بزمبرة وجالطة لتقنين توجيه الزواروتثمين التراث البيئي بهاتين الجزيرتين.
- تشخيص الوضع الإيكولوجي والبيئي وجرد الأصناف النباتية والحيوانية المتواجدة بجزيرات شمال شرق أرخبيل قرقنة.
- أشغال تأهيل في خليج المنستير.
- تنظيم العديد من الأنشطة التربوية والثقافية البيئية والجمعياتية بالمركز الثقافي البيئي بقربة.

Patella *furreginea*

Puffin *Yelkoun*

الباب الخامس:

رصد و متابعة المنظومات البيئية

يمثل مرصد الشريط الساحلي آلية هامة لدعم مجهود الوكالة في القيام بالمهام المناطة بعهدتها من خلال رصد تطور الأنظمة البيئية الساحلية ووضع واستغلال الأنظمة المعلوماتية المتخصصة والمؤشرات البيئية الساحلية والبحرية.

وقد تم خلال سنة 2014:

- تفعيل مشروع التونسي الايطالي حول حماية البيئة والذي يتمثل في جمع وتخزين ومعالجة المعلومات المتعلقة بعلوم المحيطات وقد تم إنجاز ملف طلب العروض وفرزها واختيار مزود العوامة الثابتة مع صيانتها التي ستمكننا من اقتناء المعلومات الفيزيائية والكيميائية والجوية.
- إنجاز استشارة تتضمن استعادة وصيانة العوامات و تخزين المعلومات الموجودة فيها.
- تصميم وإنجاز أطلس موصول بالنتائج والأرقام المستنتجة من دراسة هشاشة الساحل التونسي ناجم عن ارتفاع مستوى البحر.
- تحديث المعلومات المتعلقة بالسواحل.

وفي إطار متابعة النظام البيئي الساحلي من خلال تفعيل النظام المعلوماتي الجغرافي (GIS) من أجل المساعدة على أخذ القرار عملت الوكالة على إنجاز:

- دراسة إعداد ووضع نظام معلومات جغرافية مركزي حول الشريط الساحلي في مرحلة الفرز العروض.

- دراسة إعداد خرائط رقمية حول مورفولوجية ومورفوديناميكية الشريط الساحلي في مرحلة فرز العروض.

- دراسة حول جرد وتشخيص ورسم الخرائط الرقمية ووضع قاعدة بيانات جغرافية حول التنوع البيولوجي النباتي والبيئة الإيكولوجية البرية والبحرية بالشريط الساحلي في مرحلة فرز العروض.

- دراسة تحيين نظام متابعة مصادر التلوث بالنفايات السائلة بالشريط الساحلي ووضع قاعدة بيانات جغرافية في مرحلة فرز العروض.

الباب السادس:

التصرف في الملك العمومي البحري

يشمل التصرف في الملك العمومي البحري عمليات المراقبة الميدانية ومتابعة إسناد رخص الإشغال الوقتي وسحبها والمتابعة الفنية للملزم وتسوية الوضعيات العقارية القابلة لذلك وفق التشريع الجاري به العمل.

1. الإشغال الوقتي:

منحت الوكالة خلال سنة 2014 عدد 133 رخصة جديدة لفترة سنة واحدة غير قابلة للتجديد من ضمنها 72 رخصة جديدة و61 رخصة قديمة تم تحيينها هذا إلى جانب سحب 20 رخصة.

وعلى هذا الأساس يصبح العدد الجملي للرخص سارية المفعول 878 إلى موفى سنة 2014.

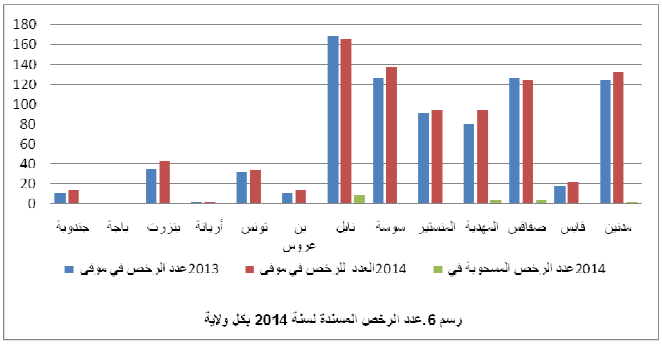

رسم 6.عدد الرخص المسندة لسنة 2014 بكل ولاية

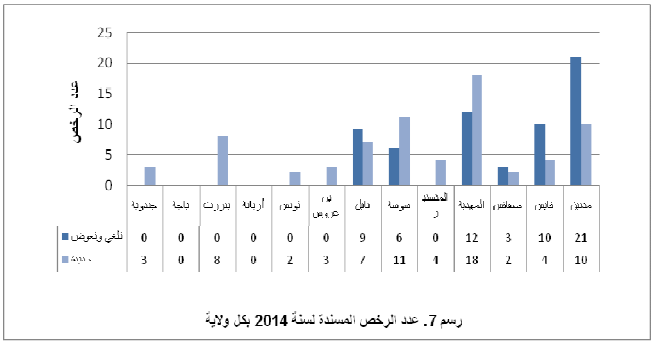

رسم 7. عدد الرخص المسندة لسنة 2014 بكل ولاية

2. اللزم:

بلغ عدد اللزم في طور الاستغلال إلى موفى ديسمبر 2014 إثنتا عشرة (12) لزمة.

3. مراقبة الملك العمومي البحري:

تم خلال سنة 2014 معاينة عدد 682 مخالفة بالملك العمومي البحري أي بزيادة 141 مخالفة مقارنة بسنة 2013 (+26%).

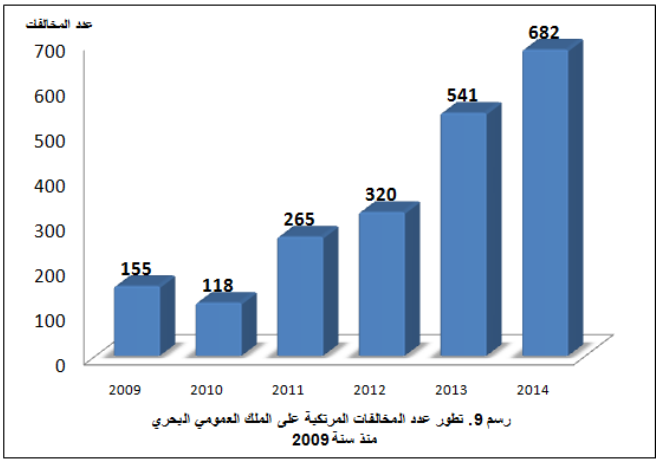

رسم 9. تطور عدد المخالفات المرتكبة على الملك العمومي البحري منذ سنة 2009

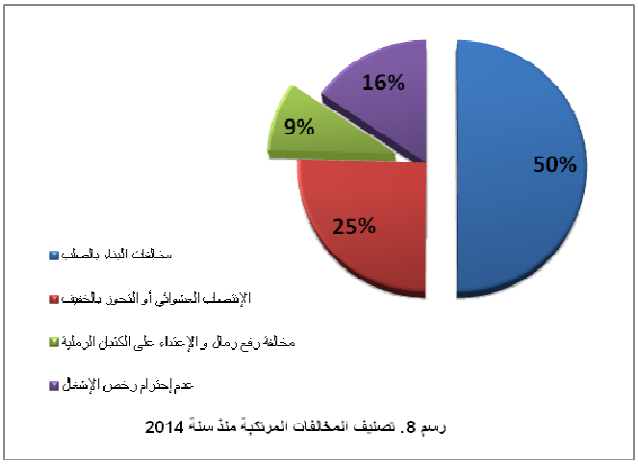

رسم 8. تصنيف المخالفات المرتكبة منذ سنة 2014

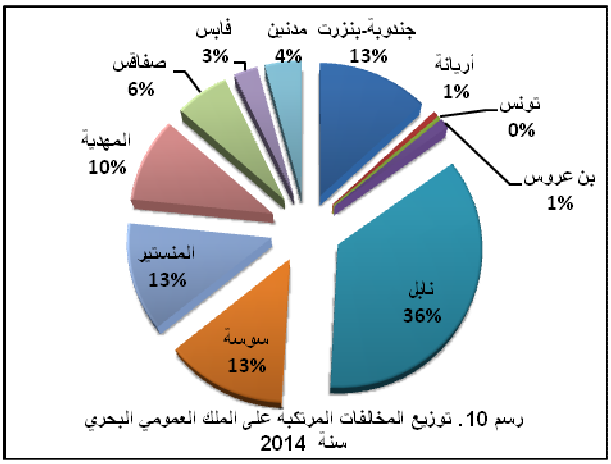

رسم 10. توزيع المخالفات المرتكبة على الملك العمومي البحري سنة 2014

وقد حرّرت في شأن المخالفات المذكورة محاضر بحث مخالفات أحيلت إلى وكلاء الجمهورية بالإضافة إلى مراسلة السلط الجهوية (الولاية والمعتمدية والبلدية) والإدارات الجهوية للتجهيز وأملاك الدولة والشؤون العقارية وكذلك المكلف العام بنزاعات الدولة قصد تمثيل الوكالة في الدعاوي القضائية المرفوعة ضدّ المخالفين.

4. قرارات الهدم والإزالة وتنفيذها:

1.4. الإزالات التلقائية:

تمت إزالة 85 مخالفة بصفة تلقائية من قبل المخالفين أنفسهم وذلك بعد التنبيه عليهم.

2.4. الإزالات بالقوة العامة:

تم خلال سنة 2014 استصدار عدد 278 قرار هدم وإزالة، نفذ منها 86 قرار بصفة جزئية أو كلية (بواسطة القوة العامة التي تم تسخيرها من قبل الولاة). وقد شهدت نسبة تنفيذ قرارات الإزالة خلال سنة 2014 إرتفاعا مقارنة بالسنوات الماضية حيث بلغت 31% مع العلم أن هذه النسبة لم تكن تتجاوز 11%.

5. الإستنتاجات بخصوص المخالفات المرتكبة على الملك العمومي البحري:

يتضح من خلال تحليل النتائج المبينة أعلاه أن عدد المخالفات قد تفاقم بصفة تصاعدية خلال السنوات الأخيرة وهو ما يمكن تبريره كالتالي:

- الظرف الإستثنائي الذي عاشته البلاد.
- عدم مساهمة السلطة المحلية والجهوية في ردع المخالفين (وضعية النيابات الخصوصية من جهة و إنعدام دعم ومشاركة أعوان التراتيب البلدية في مراقبة ورفع المخالفات المرتكبة على الشريط الساحلي).
- عدم تنفيذ قرارت الهدم والإزالة من قبل السلط الجهوية والمحلية وذلك نظرا لوجود صعوبات إجتماعية وإقتصادية...، علما أن تسخير القوة العامة لعمليات الإزالة من إختصاص السلط الجهوية. وفي هذا الإطار يذكر أن خلال سنة 2011 تمت المصادقة على 122 قرار هدم وإزالة لم ينفذ منها أي قرار وهو ما أدى إلى إرتفاع عدد المخالفات خلال السنوات التي تلتها. رغم تسجيل خلال سنة 2014 إرتفاعا في عدد مشاريع قرارات الهدم والإزالة (التي تقترح من قبل مصالح وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي) التي تمت المصادقة عليها من قبل السلط الجهوية إلا أن نسبة المصادقة على قرارات الهدم والإزالة بقيت دون المأمول 45% .
- كما أنه يتضح بخصوص تحليل مخالفات البناء إرتفاعا في عدد مخالفات البناء إلى 342 حالة سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 حيث سجلت 176 مخالفة بناء.
- سجلت ولاية نابل على نسبة من هذا الصنف من المخالفات بـ187 مخالفة. ويعتبر هذا مؤشر خطير يبرز تزايد الضغط المسلط على الشريط الساحلي مع اقترانه بظاهرة الإنحباس الحراري ومن شأنه أن يؤثر سلبا على توازن المنظومة البيئية الساحلية. هذا

وتجدر الإشارة إلى تواصل إرتفاع نسبة تجاوزات البناء بالملك العمومي البحري منذ إندلاع الثورة وذلك بولايات كل من نابل وبنزرت وصفاقس والمنستير وسوسة.

- وبخصوص مخالفات ردم أجزاء من البحر : تمت معاينة تواصل أعمال الردم بخليج المنستير حيث سجلنا 25 مخالفة ردم لأجزاء من الملك العمومي البحري والملاحظ أن مثل هذه التصرفات التي لا تعتمد على أسس علمية ثابتة، من شأنها أن تتسبب في أضرار بيئية مجهولة العواقب.

- وبخصوص مخالفات الإنتصاب العشوائي بالشواطئ: سجلنا تواصل تفاقم هذه الظاهرة بولاية نابل والمهدية وسوسة.

- وبخصوص المخالفات المتعلقة بتجاوز محتوى التراخيص في الإشغال الوقتي : سجلت المنطقة السياحية بسوسة والمنستيرأعلى نسبة مخالفات من هذا الصنف أين بلغ عدد المخالفات 50 مخالفة.

الباب السابع:

النصوص الترتيبية والتنظيمية

شهدت سنة 2014 صدور أوامر تنظيمية وتطبيقية تمثلت في:

- **04 أوامر** متعلقة بالتصرف في المساحات المحمية البحرية والساحلية.
- **أمر** يتعلق بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري حول شروط وإجراءات الإسناد.
- **أمر** يتعلق بتفويض بعض صلاحيات أعضاء الحكومة إلى الولاة في ما يخص إصدار قرارات هدم البناءات والإحداثات المقامة بصفة غير قانونية على الملك العمومي االبحري وتنفيذها.
- **أمر** يتعلق بضبط شروط إسناد الخطط الوظيفية وشروط الإعفاء منها بوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.

وفي إطار تطوير الجانب التنظيمي للوكالة، تم قتراح **مشروع تنقيح القانون الأساسي لأعوان وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي** على سلطة الإشراف.

الباب الثامن:

المشاريع المنجزة في إطار التعاون الدولي

1. برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي (المرحلة الأولى):

- المنطقة: جزر قرقنة (9 كلم) وسواحل رفراف (3.5 كلم) وعمليات استصلاح إيكولوجي للكثبان الرملية الشاطئية.
- التمويل: بنك التنمية الألماني KfW 15 مليون أورو (هبة) وميزانية الدولة 5 مليون أورو.
- المدة: 2013-2017
- مدى التقدم في الإنجاز: بخصوص **جزر قرقنة**، سيتم إبرام صفقة إنجاز الأشغال خلال شهر فيفري 2015.

أما بخصوص **سواحل رفراف**، فقد قام مجمع مكاتب الدراسات المكلف بالمساندة الفنية بإعادة التثبت من الحلول الفنية الواردة في الدراسة المنجزة منذ 2007 واقترح حلولا فنية محينة. وقد شرع مكتب الدراسات العالمي DHI خلال شهر ديسمبر 2014 في القيام بالنمذجة الرقمية للحلول الفنية المقترحة لحماية هذه المنطقة من الإنجراف البحري.

2. مشروع حماية الشريط الساحلي بخليج تونس (قمرت-قرطاج) من الإنجراف البحري:

- المنطقة: من قمرت إلى قرطاج (6.5 كلم).
- التمويل: قرض من الصندوق السعودي للتنمية في حدود 70 مليون ريال سعودي (أي ما يعادل حوالي 26,7 مليون دينار).
- المدة : 2011-2016

- مدى التقدم في الإنجاز: بعد التثبت من الدراسات والتقارير المنجزة لمنطقة المشروع، أفاد مكتب الدراسات المكلف بالمساندة الفنية بضرورة إعادة التثبت من الحلول المقدمة لبعض أجزاء منطقة التدخل (الجزءN2 وN3 وS1) عن طريق إعداد نمذجة رقمية والقيام بأشغال تكميليّة وبالتالي تحيين الحلول المقترحة. أمّا بالنسبة للجزأين N1 وS2 فقد صادق مكتب الدراسات على حلول الحماية وهو الآن بصدد تحيين ملف طلب العروض للإنطلاق في الأشغال.

3. التعاون الفني التونسي الإيطالي لدعم السياسات والأنشطة المتعلقة بالمحافظة على البيئة:

- المنطقة: الدعم الفني لإحداث منظومة مراقبة الإنجراف البحري وإحداث المحميات البحرية والساحلية بشمال شرق قرقنة.
- التمويل: 02 مليون أورو (هبة).
- المدة : 2014-2017
- مدى التقدم في الإنجاز: تم خلال شهر ديسمبر 2014 الإعلان عن طلب العروض لاقتناء عوامة قارة (Bouée Fixe).

4. مشروع تشجيع التصرف المبنى على النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والاستخدامات الأخرى للبيئة البحرية في إطار إحداث شبكة للمحميات البحرية والساحلية بالشمال التونسي:

- المنطقة: شبكة المحميات البحرية والساحلية بالشمال التونسي (طبرقة وجالطة وكاب نيقرو وزمبرة).
- التمويل: الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية 01 مليون أورو (هبة) وميزانية الدولة 1,350 مليون أورو (عينا ونقدا).
- المدة : 2014-2018

- مدى التقدم في الإنجاز: بصدور الأوامر المتعلقة بالتصرف في المساحات المحمية البحرية والساحلية في ماي 2014 تم رفع تحفظات الجانب الفرنسي المتعلقة بصرف الهبة.

كما تم قبل موفى سنة 2014 إمضاء الاتفاقيات الخاصة بالمشروع بين الوكالة وإدارة الصيد البحري من جهة والوكالة والمندوبيات الجهوية للفلاحة بباجة وجندوبة ونابل من جهة أخرى.

5. مشروع إحداث والتصرف في المناطق المحمية البحرية لتثمين الغوص الترفيهي والمحافظة على المشاهد الطبيعية البحرية:

- المنطقة: طبرقة.
- التمويل: إمارة موناكو 133 ألف أورو ميزانية الدولة 164 ألف أورو (نقدا).
- المدة : 2012-2015
- مدى التقدم في الإنجاز: تم في إطار هذا المشروع القيام بدراسات حول:

- تركيز علامات خرسانية في المحميات البحرية بطبرقة لربوض قوارب الغوص.
- ميثاق التصرف في محمية طبرقة.
- تسويق نشاط الغوص الإيكولوجي.
- التصميم المعماري والداخلي لإنجاز كشك معلومات تحسيسي.

هذا إلى جانب:

- إصدار وتوزيع دليل حول الممارسات الجيدة للغوص.
- إنتداب خبير لإعداد كراس شروط للمحميات البحرية والساحلية.

6. مشروع التصرف المندمج لتثمين تراث المنارات والإشارات التوجيهية البحرية MedPhares:

- المنطقة: المحميات البحرية والساحلية بأرخبيلي جالطة وزمبرة.

- التمويل: الإتحاد الأوروبي 415 ألف أورو (هبة) وميزانية الدولة 52 ألف أورو.
- المدة : 2014-2015
- مدى التقدم في الإنجاز: المشاركة في لجنتي قيادة المشروع وإعداد الضوابط المرجعية لتحيين دراسة مثال التصرف لجزر زمبرة وزمبرتة والقيام باختبار لإعادة تهيئة 09 مباني بأرخبيلي زمبرة وجالطة.

7. مشروع "تجربة بلدان المتوسط فى السياحة الايكولوجية":

- المنطقة: المحميات البحرية والساحلية بالجمهورية التونسية.
- التمويل: الإتحاد الأوروبي 64,650 ألف أورو (هبة).
- المدة : 2014-2015
- مدى التقدم في الإنجاز: تم القيام باستشارة لاختيار مكتب دراسات سيتولى إعداد إستراتيجية لتطوير السياحة الايكولوجية في المحميات البحرية والساحلية بالجمهورية التونسية.

8. مشروع "التصدي للمخاطر المتصلة بالتغيرات المناخية وهشاشة السواحل التونسية":

- المنطقة: الساحل الشمالي الغربي من خليج تونس (سيدي علي المكي) و كذلك المنطقة الشمالية الشرقية لجزيرة جربة.
- التمويل: صندوق البيئة العالمية عن طريق برنامج الأمم المتحدة للتنمية 5,6 مليون دولار أمريكي (هبة).
- المدة : 2015-2019 (تم إمضاء المشروع في 23 ديسمبر 2014).
- المحتوى: سيساهم هذا المشروع في تحديث خطط التصرف المتكاملة للمناطق الساحلية وفي تدعيم وتعزيز القدرات المؤسساتية للمتدخلين قصد التصدي الأنجع للمخاطر المتصلة بالتغيرات المناخية وهشاشة السواحل التونسية.

الباب التاسع:

الندوات والملتقيات والأيام الإعلامية

- بمناسبة اليوم العالمي للمناطق الرطبة، نظمت الوكالة بالتعاون مع الإدارة العامة للغابات ورشة عمل حول "التصرف في المناطق الرطبة الساحلية" وذلك يوم 06 فيفري 2014 بياسمين الحمامات.

- بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتنوع البيولوجي، نظمت الوكالة يوم الأحد 18 ماي 2014 نشاطا توعويا لفائدة أعوانها بجزيرة قرمدي بقرقنة وذلك قصد التحسيس بأهمية المحافظة على التنوع البيولوجي بالجزر.

- شاركت الوكالة في صالون البيئة والطاقة المتجددة Envirotec & Energie Expo 2014 المنعقد بمقر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية من 28 إلى 30 ماي 2014.

- نظمت الوكالة بالتعاون مع الجمعية التونسية لحماية الطبيعة والبيئة يوما إعلاميا حول علامة اللواء الأزرق بعنوان "الشواطئ والموانئ الترفيهية التونسية علامة جودة عالمية" وذلك يوم 26 جوان 2014 بياسمين الحمامات.

- نظمت الوكالة بالتعاون مع الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية يوما إعلاميا حول "المحافظة على الملك العمومي البحري وارتفاقاته" وذلك يوم 27 جوان 2014 بياسمين الحمامات.

- في إطار الاحتفال بيوم الساحل Coast Day في 25 سبتمبر 2014، نظمت الوكالة بالتعاون مع مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية (CAR/PAP) تظاهرة متوسطية تحت شعار "مناخ طيب للتغيير" ووقع خلالها تركيز معرض تحسيسي حول موضوع التغيرات المناخية والتصرف المندمج في المناطق الساحلية وذلك بمشاركة ممثلين عن هيئات ومنظمات متوسطية ودولية ومؤسسات وطنية وجمعيات غير حكومية عاملة في المجال البيئي.